# آليات تطبيق معايير المراجعة المصرية علي المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم

شيماء إبراهيم الروبي

**الملخص**: تعتبر المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) أحد أهم الركائز الاساسية لاقتصاد اية دولة متقدمة او ناميه فهي تمثل ٩٥% من كافة الشركات في جميع انحاء العالم ، ونظرا لاهمية هذه المنشآت فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير و إصدار معيار محاسبي دولي منفصل خاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في يوليو ٢٠٠٩ لتطبيقه علي القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الاخري التي يتم إعدادها داخل تلك المنشآت .

الامر الذي ضرورة البحث عن سبل لتنمية وتطوير تلك المنشآت في مصر ، لذا استهدف البحث تناول دور معايير المراجعة المصرية موضحا اهم الاعتبارات وآليات التطبيق اللازمة لاتمام عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة المصرية .

**ABSTRACT:** Small and medium-sized Enterprises(SMEs) are considered one of the main pillars of the economy of any country, whether developed or developing, it represents more than 95% of all companies in all parts of the world, and given the importance of these entities the International Accounting Standards Board has issued an international accounting standard respect to small and medium-sized enterprises in July 2009, where the Council has developed and issued a separate standard with intention to apply to the general purposed financial statements and other financial reports that are prepared within those entities.

So, the research aims is to develop a framework for the application effect of the Egyptian Auditing Standards on the auditing of Small and medium -sized Enterprises. And it measures the effects of the application of internal work environment for Small and medium-sized Enterprises.

**مقدمة** : تلعب معايير المراجعة المصرية دور بالغ الاهمية بالنسبة لمدقق الحسابات في توفير المبادئ الاساسية والاجراءات التي تنظم المهام المقدمة لعميل عملية المراجعة ، الا انه وفي ظل غياب معايير المراجعة المصرية مستقلة خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مقابل التعديلات التي اجرها مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي بإدخال تعديلات علي المعايير الدولية للمراجعة لتشمل مشكلات مراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تطبيقها .فقد برزت عدة قضايا رئيسية عند مراجعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تشمل – الفصل المسؤليات بين مدققي الحسابات والمدير/مالك المنشآة الصغيرة ، تقييم وادارة المخاطر المختلفة مثل - المخاطر التشغيلية التي تتسبب في ارتفاع تكلفة معاملاتها مقارنة بالعائد من النشاط مما يؤثر علي ربحيتها و جعلها اكثر عرضه لانهاء و تصفية النشاط ، او قد تكون المخاطر تمويلية وفرض قيود مالية وصعوبات في الحصول علي التسهيلات الائتمانية والخدمات المالية والمصرفية نظرا لعدم توفير الضمانات المطلوبة والقدرة علي التعبير عن المركز المالي للمنشأة وتحمل المخاطر الائتمانية. بالاضافة الي ان نقص المعلومات في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية يؤدي الي عدم القدرة علي متابعة متطلبات السوق و اذواق العملاء ، سلوك المنافسين، مما يصعب معه التصدي لحدة المنافسة. علاوة علي افتقاد تلك المنشآت الي مقومات نظام الرقابة الداخلية الامر الذي يجعل البيانات المالية المقدمة منها غير موثوق بها و يصعب الاعتماد عليها من قبل المستخدمين الخارجيين .

**المشكلة** : ماهي آليات تطبيق معايير المراجعة المصرية في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر ، وما مدي تأثر عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة المصرية بالخصائص النوعية التي يتسم بها هذا القطاع من المنشآت - خاصة عدم تناول الارشاد المصري رقم ١٠٠٥( الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة ) :- ماهية الاعتبارات اللازمة لاتمام عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة و المتوسطة الحجم .

**أهداف البحث**:يسعي البحث الي تحقيق هدف عام وهو تقديم إطار يتضمن آليات تطبيق معايير المراجعة المصرية وتحديد الاعتبارات الخاصة اللازمة لاتمام عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة معتمدا علي اسلوب " ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر" لما يتسم به من مرونة وسهولة تطبيق ومراعاة طبيعة الخصائص النوعية

لتلك المنشأت الصغيرة .

**أهمية البحث**: ترجع الاهمية العلمية والعملية لهذا البحث الي اهمية الدور الذي تقوم به المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في زيادة الدخل القومي والحد من البطالة ، وبالتالي أهمية البحث عن السبل لمساعدة تلك المنشآت علي إعادة هيكلة بيئة العمل الداخلي بالمنشآة الصغيرة .أهمية تحديد الاعتبارات اللازمة لاتمام عملية المراجعة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في ضوء معايير المراجعة المصرية . الحاجة الي إطار لتوضيح آليات تطبيق معايير المراجعة المصرية علي مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، كخطوة اولي في البحث العلمي فيما يتعلق بقضايا مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر . وتأكيدا علي اهمية مسار البحث صدر قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ لاول مرة معيار خاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم يسمح ببعض المعالجات البديلة المبسطة بما يلائم تلك المنشأت الصغيرة .

**فروض البحث:**

- لا يوجد تأثير للخصائص النوعية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم علي عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة المصرية .
- لا يوجد تأثير لادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر علي عملية مراجعة المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

**خطة البحث:** يتكون البحث من خلال المحاور التالية :

**المحور الاول** : الاطار النظري لعملية مراجعة المنشأت الصغيرة و المتوسطة الحجم في ضوء معايير المراجعة المصرية .

**المحور الثاني** : الاعتبارات الخاصة لعملية المراجعة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء معايير المراجعة المصرية .

**المحور الثالث** : آليات تطبيق معايير المراجعة المصرية علي مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم .

**المحور الرابع** : نتائج وتوصيات البحث .

**المحور الاول : الاطار النظري لعملية مراجعة المنشأت الصغيرة و المتوسطة الحجم في ضوء معايير المراجعة المصرية :**

**اولا : الدراسات السابقة** : تم حصر بعض الدراسات التي تناولت المنشآت الصغيرة

والمتوسطة من زوايا مختلفة ، الا انه فيما يتعلق بالدراسات في مجال مراجعة المنشآت الصغيرة ( متغيرات الدراسة المتمثلة في معايير المراجعة المصرية ، عملية مراجعة المنشآت الصغيرة في مصر ) تبين وجود ندره – فيما يلي حصر البعض منها:-

١) **دراسة (أحمد حلمي جمعه ,٢٠٠٩)** : تناولت قياس ملائمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشأت الصغيرة- كدراسة ميدانية علي عينة من المحاسبين القانونيين الاردنيين ، هدفت الدراسة لبيان مفهوم المنشأة الصغيرة في الفكر والتطبيق المحاسبي، وقد اوضحت الدراسة - ملائمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشأت الصغيرة بشكل عام بمدي يتراوح ما بين( ٦٠% - ٨٠% ) .يجب من خلال التشريعات المهنية بالإلتزام بتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

٢) **دراسة ( عادل محمدالقطاونة،هيثم ممدوح العبادي, ٢٠١٠)**:هدفت بيان أهمية الحسابات القانونية علي المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة الاردنية الهاشمية.قياس مدي تأثير وجود حسابات قانونية علي الاستثمار في المنشأت الصغيرة والمتوسطة.قياس مدي تأثير وجود حسابات قانونية علي الرقابة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة.وقد اوضحت الدراسة - هروب المستثمرين من الاستثمار في المنشأت الصغيرة والمتوسطة لعدم توفر الضمانات الكافية ،ضرورة وجود طرف محايد يتمثل في المدقق الخارجي لاعطاء صورة حقيقية عن الواقع المالي للمنشأة.

٣) **دراسة (خالد عريج عايد أبوريشه ,٢٠١١)**:هدفت الدراسة الي:- التعرف علي أهمية و أثر تطبيق معايير التقاريرالمالية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة علي المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية لها والتعرف علي مدي توفير البيئة الاردنية لاسس منهجية تدفع لاعتماد تلك المعايير من وجهة نظر عينة الدراسة. و توصلت الدراسة الي:تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة علي زيادة كفاءة المحتوي المعلوماتي للابلاغ المالي في تلك المنشأت وبالتالي تحسين القدرات التنبؤية لمستخدمي التقارير المالية .

٤) **دراسة (Juan L.Gandía & David Huguet ,2013 )** :هدفت الدراسة الي:- دراسة العلاقة بين التدقيق وإدارة الأرباح داخل المنشأت الصغيرة والمتوسطة. ركزت الدراسة على تأثير تدقيق الحسابات في تحديد إجراءات المراجعة.اجراء مقارنة بين المنشأت المدققة وغير المدققة ، باستخدام عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة

الاسبانية.توصلت الدراسة الي: المنشأت التي يتم تدقيقها من قبل مكاتب المراجعة ذات جودة عالية اقل عرضه الي مخاطر التقاضي ، لما تتمتع به من تدريب وخبرة ، يمكن السيطرة علي ادارة الأرباح ومشكلة الوكالة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال إصلاح النظام المحاسبي بها بالاضافة الي عوامل اخري داخل بيئة المنشأة الصغيرة.

٥) **دراسة ( هاني التابعي جزر & حنان احمد رويحة , ٢٠١٤ )** : هدفت الدراسة الي :- دراسة وتحليل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في مجال تطوير المحاسبة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم سواء فيما يتعلق بتطوير الاطار المفاهيمي او المعايير التي تحكم الممارسات المحاسبية لتلك المنشأت ، حتي اصدار المعيار الدولي الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو ٢٠٠٩، توصلت الدراسةالي:- عدم وجود بيئة محاسبية ملائمة لتطبيق المعيار الدولي الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SMEs) في جمهورية مصر العربية ولذلك لابد من تهيئة البيئة الملائمة للتطبيق .اختفاء عنصر الالزام بإمساك دفاتر محاسبية منتظمة وكذلك غياب قانون تجريم عدم اصدار الفواتير الذي يعد من اهم اسباب عدم وجود دفاتر في المنشأت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية .التعارض بين كلا من القانون١٤١لسنة٢٠٠٤والقرار الوزاري رقم٤١٤لسنة٢٠٠٩بشأن تعريف المنشأت الصغيرة .غياب الوعي الضريبي والمحاسبي عند المحاسبين والمراجعين المصريين وخاصة الذين يتعاملون مع تلك المنشأت .

**ثانيا : عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم.(الاطار النظري: المعايير- الخصائص– التحديات):**

١) **معايير تصنيف المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم :** من اكثر المعايير المتبعة في تصنيف المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم نجد -١/١**المعايير الكمية (الاحصائية)ومنها** : أ)**معيار العمالة**:المعيار الاكثر استخداما باعتباره معيارا ثابتا نظرا لتوفر بيانات العمالة بشكل نسبي .**ب) معيار رأس المال المستثمر** :يعكس هذا المعيار حجم الاصول الرأسمالية التي تتمتع بها المنشأة ،ولكنه يخضع لبعض الانتقادات عندما يستخدم بمفرده ، وذلك لصعوبة الفصل بين الحد الاقصي الفاصل بين المنشأت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .**ج)معيار الطاقة الانتاجية**:يصلح في حالة المنشأت التي تتخصص في منتج وحيد ، ولكنه يكون مضلل اذا كانت المعدات

والالات غير مستغلة بكامل طاقتها .**د)معيار قيمة المبيعات**: حجم الاعمال السنوي (قيمة المبيعات السنوية ) ويتطلب الاحتفاظ بدفاتر وسجلات منتظمة . (سماح مصطفي عبد الغني2003, سيد كاسب, خالد علي عبدالمولي شعبان٢٠١٢). **١/٢المعايير النوعيه (الوصفية)**منها : **ا)المعيار التقني**: يعتمد علي مستوي التكنولوجيا الحديثة - اي التمييز بين النشاط التقليدي الذي يقوم علي الحرفية ( يدوي ) ،ام نظم الانتاج الحديثة . **ب)معيارالاطار التنظيمي**:يتم التفرقة بين المنشأت علي اساس ما يدخل منها ضمن القطاع غير المنظم (غيرالرسمي) والذي يصعب وجود احصاء شامل له وبين ما يدخل ضمن القطاع المنظم( الرسمي ) والذي يمكن جمع البيانات عنه وتحليلها.**ج)معيار انخفاض التخصص في الوظيفة الادارية**:يتميز هذا القطاع من المنشأت الصغيرة بوجة عام بوجود شخص وحيد للادارة ، يتولي كافة المهام الادارية الخاصة بالانتاج والتمويل والمشتريات وشئون العاملين والمبيعات.**د)المعيار القانوني و قدرة الحصول علي الائتمان**: كثرت العقبات عند اللجوء للاقتراض المباشر من البنوك نظرا لقلة الضمانات وزيادة المخاطر. (محمد فتحي صقر٢٠٠٤, حسين عبد المطلب الاسرج٢٠٠٨, احمد حلمي جمعه٢٠٠٩)علي الرغم من سهولة تطبيق الطريقة الكمية الا ان يعيبها حاجتها المستمرة للتحديث نظرا لتأثرها الدائم بالظروف الاقتصادية السائدة ، ولتفادي تلك العيوب يجب الدمج بين الطرق الكمية والنوعية لتحقيق الدقة في تصنيف تلك المنشأت حيث ان معني " منشأة صغيرة " في هذا السياق لا يتضمن حجم المنشأة فقط ولكن ايضا خصائصها النوعية.

**٢:الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم** : هي السمات التي تتميز بها المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم عن غيرها من المنشأت الكبيرة وتؤثر بشكل كبير علي نظام القياس والتقرير المحاسبي والضريبي – ومن اهمها:(داود يوسف صبح ٢٠٠٨, محمد يحي٢٠١٣,أحمد محمد لقمان٢٠١١)- **أ) تركز الملكية والادارة في يد شخص منفرد (المدير المالك)- ب)سجلات غير معقدة ، نظام محاسبي غير مكتمل:** غالبية المنشآت الصغيرة تحجم عن إمساك دفاتر منتظمة نظرا لضعف الإمكانات وانخفاض حجم النشاط ، بل يكتفي بإمساك دفتر يومية لم يطلع عليه احد بخلاف مالك المنشأة الصغيرة ، تجنبا للمشكلات الضريبية- **ج) رقابة داخلية محدودة :**يحتل المدير/المالك مركز قيادي في المنشأة الصغيرة يسمح له بممارسة الرقابة الداخلية المباشرة واتخاذ جميع القرارات المؤثرة ، والقدرة علي التدخل في اي وقت

لضمان الاستجابة الملائمة للظروف المتغيرة،الا ان تدخل المدير/المالك غالبا ما قد يسفر عنه إساءة استغلال مركزه بالمنشأة وإحداث تأثير عكسي علي بيئة الرقابة الداخلية يترتب عنه مخاطر الغش والتدليس و اخطاء جوهرية التحريف الهام.**د) مصادر قليلة للدخل ، ذات حصه سوقيه محدودة :**غالبا ما يكون للمنشأت الصغيرة تعمل من خلال خط انتاجي واحد اوعدد منافذ بيعيه محدود – **هـ) لا تخضع للمساءلة العامة :**ميز مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تخضع لمعيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشأت الصغيرة ( IFRS for SME) بانها المنشأت التي لا تخضع للمساءلة العامة .**تخضع المنشآة للمساءلة العامة إذا كانت:**تتداول اسهمها وحقوق الملكية لها وادوات الدين في سوق المال .-تمتلك أصولا ذات صفة ائتمانية لمجموعة كبيرة من الاطراف مثل البنوك والمؤسسات المصرفية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المشترك.- **و) تنشر بياناتها المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجين IFRS for SMEs,2009) :** يتمثل الهدف من البيانات المالية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة توفير معلومات حول المركز المالي والاداء والتدفقات النقدية للمنشأة .**ز)الاعتماد علي الحرفيةوالفقرالتكنولوجي (علي مهران هشام)**لضعف الموارد و الامكانيات و قلة رأس المال المستثمر وغياب خطط العمل الاستراتيجية والدوافع التنافسية ،وصعوبة الحصول على راس المال البشري – **ح)ممارسة النشاط بصورة محلية (سيدكاسب):** لعدم توافر مقومات الانتاج ومعايير الجودة اللازمة لمواجهة المنافسين.

**٣: التحديات تطبيق معايير المراجعة المصرية داخل المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم:** يمكن تعريف عملية المراجعة في المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها: " نشاط استشاري تأكيدي مستقل لاضافة قيمة للمنشأة الصغيرة ، مصمم بطريقة منهجية منظمة لادارة مهام التحقق من سلامة بيئة العمل الداخلي ، و تقييم اثر فعالية ادارة المخاطر والرقابة علي سلامة القوائم و التقارير المالية"، اي ان المفهوم التقليدي للمراجعة لم يتوافق عند التطبيق مع بيئة الاعمال الحالية او الخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم نظرا لوجود العديد من التحديات التي تحول دون تطبيق معايير المراجعة المصريه – ومنها :

**أ) عدم تفعيل المعاييرالمحاسبية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة**: نتيجة لعدم تفعيل القوانين المنظمه لذلك ، غياب الوعي المحاسبي لدي اصحاب المنشأت الصغيرة

والمتوسطة الحجم بأهمية وجود نظام محاسبي.**ب) طبيعة الخصائص النوعية للمنشآة وعدم وجود نظام رقابة داخلية سليم وفعال**: يعد تركز الملكية والادارة في يد المدير/ المالك،الرقابة الداخلية المحدودة،نقص المعلومات ،تمثل مخاطر تزيد من احتمال انحراف المنشأة الصغيرة عن تحقيق اهدافها المتوقعة.**ج)غياب الوعي بأهمية دورمعاييرالمراجعة المصرية في رفع كفاءة اداء المؤسسات المحاسبية الصغيرة عند مراجعة المنشآت الصغيرة**: نتيجةتنوع الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة الي المنشأت بخلاف عمليات التأكد صدرمعيار المراجعة المصري رقم ٤٤١٠" عمليات جمع البيانات " والذي يتعامل مع مسؤوليات المزاول (مدقق الحسابات)واستخدامه خبرته المحاسبية لجمع وتبويب وتلخيص المعلومات المالية **.د)قصورمعايير المراجعة المصرية في مواجهة قضايا عملية مراجعة المنشآت الصغيرة** المتمثلة في:-المبادئ العامة ومسؤوليات مدققي الحسابات وادارة العميل،- تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الاخطاء،-أدلة المراجعة و نتائج وتقارير المراجعة.

**المحور الثاني : الاعتبارات الخاصة لعملية المراجعة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم في ضوء معايير المراجعة المصرية** : لم يقدم الارشاد المصري (رقم ١٠٠٥) اية اعتبارات خاصة بالمنشآت الصغيرة او تقديم اية استثناءات من تطبيق معايير المراجعة المصرية. الامر الذي يتطلب ضرورة تحديد ما هية الاعتبارات الخاصة اللازمة و التي يجب توافرها لاتمام عملية المراجعة بالمنشأت الصغيرة في ضوء معايير المراجعة المصرية :-

**أ)اعتبارات سلوكية واخلاقية (ميثاق شرف لتنظيم العلاقة بين المزاول المهني و المدير/المالك)**: تتضمن المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية التى يجب أن يتمتع بها كلا من مدقق الحسابات والمدير / المالك الأمانة والنزاهة ، الموضوعية، العناية المهنية الواجبة.**ب)تفهم بيئة العمل في المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتقييم المخاطر المحتملة من خلال الخدمات المحاسبية بخلاف عملية التأكد: "** يعتبر التوصل الي تفهم للمنشأة وبيئتها امر اساسي لاداء عملية مراجعة طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبصفة خاصة يضع هذا التفهم إطارا مرجعيا يقوم من خلاله مدقق الحسابات بالتخطيط لعملية المراجعة ويمارس الحكم المهني فيما يخص تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر للقوائم المالية والتعامل مع هذه المخاطر طوال عملية المراجعة .

**ج)تصميم وتفعيل نظام الرقابة الداخلي بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم:**يتكون من العناصر الاساسية التالية:- **بيئة الرقابة** : يجب اعداد بيان بسيط للقيم والسلوكيات المقبولة وتصميم هيكل تنظيمي للمنشأة بتوزيع المهام علي العاملين بها ، كاساس لانظمة الرقابة الفعالة وتنظيم اجراءات العمل داخل المنشأة.- **نظم المعلومات**: علي المنشأت الصغيرة والمتوسطة مسايرة التحديات التكنولوجية و رفع كفاءة نظم المعلومات داخلها من خلال تفعيل دور نظم الخبرة الحديثة . وهو من انسب النظم التي يسهل التعامل من خلالها مع مدخلات ومخرجات المنشأة الصغيرة بما يخدم الغرض من عملية المراجعة.تعرف نظم الخبرة علي انه " النظام الذي يعمل علي استخلاص المعرفة من خبير بشري ماهر وتمريرها الي الحاسب الالي بشكل معين ، بحيث يسمح للنظام بتقديم النصيحة والتوصية الذكية والخاصة بتنفيذ عمل معين ، تتميز هذه النظم بقدرتها عند الطلب علي تبرير ما توصي به من قرارات لحل مشكلة معينة بطريقة يسهل فهمها من جانب مستخدم النظام ".

اشار البعض الي ضرورة إلزام جميع المنشأت الصغيرة والمتوسطة بمسك حسابات قانونية وبغض النظر عن الوضع القانوني او مقدار رأس المال لما لذلك من انعكاس ايجابي علي الاستثمار الحالي والمتوقع (عادل محمدالقطاونة ، هيثم ممدوح العبادي، ٢٠١٠). هذ يمكن ان يتحقق بتوافر ابسط واقل الدفاتر لدي المنشأة الصغيرة علي سبيل المثال في{دفتريومية الايردات والمصروفات+دفترالمخزون (جرد)} .يستطيع المزاول المهني من خلالهما بالاضافة الي استخدام حزم البرامج المحاسبية الجاهزة علي الحاسبات الشخصية، توفيراساسا مناسبا لنظام محاسبي فعال ويمكن الاعتماد عليه بتكاليف منخفضه ، شرط ان يلتزم المدير/المالك بتوثيق وتوفير المستندات التي ستعتمد عليها تلك البرامج الجاهزة.لاعداد التقارير المالية التي تخدم ادارة المنشأة الصغيرة والمستخدمين الخارجيين.ان استخدام نظم الخبرة سينعكس علي عملية المراجعة -حيث: - يؤدي تطبيق نظم الخبرة في عملية المراجعة الي سرعة اتمام اعمال المراجعة في الوقت المحدد دون تأخير مما يدعم عملية الاتصالات الخارجية لمهنة المراجعة ، - تساعد نظم الخبرة مدقق الحسابات علي اتخاذ القرارات في حالات عدم التأكد مما يحسن من جودة عملية المراجعةو ترشيد حكمه الشخصي بناء علي مجموعة من القواعد والحقائق والارشادات المبرمجة داخل النظام والتي يتم استخدامها للوصول الي قرارات موضوعية وموثوق فيها مما يزيد من مصداقية

تقارير المراجعة.- تتميز نظم الخبرة بمرونتها الفائقة بحيث يمكن تعديلها لتتوافق مع التغيرات المستمرة التي تحدث في بيئة المراجعة لتتواكب مع التغيرات المستمرة في ادوات تكنولوجيا المعلومات التي تستخدم في عملية الاتصالات(يسري امين سامي،عبدالوهاب غانم،٢٠٠٤)

- **متابعة انشطة الرقابة الداخلية في المنشأة الصغيرة**: متابعة انشطة الرقابة الداخلية هي ( تقييم ما تم تنفيذه ) من خلال متابعة السياسات والاجراءات التي تساعد في التأكيد علي تنفيذ توجيهات الادارة لتحقيق الهدف النهائي لنشاط المنشأة ،علي سبيل المثال اتخاذ الاجراءات الضرورية للتعامل مع المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف المنشأة ، انشطة الرقابة سواء كانت داخل نظم تكنولوجيا المعلومات او النظم اليدوية والتي يكون لها اهداف متعددة ويتم تطبيقها علي مستويات وظيفة وتنظيمية مختلفة.( معيار المراجعة المصري رقم (٣١٥)

**المحور الثالث** : **آليات عملية المراجعة بالمنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء معايير المراجعة المصرية:** تتطلب عملية المراجعة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وجود آليات ترتكز عليها تراعي الخصائص النوعية لتلك المنشأت .تعد بمثابة الاجراءات والاساليب المتبعة يسعي من خلالها مدقق الحسابات اداء مهامه للوصول الي" تأكد مناسب".تعتبر" مهام التأكد المناسب " مفهوم يرتبط بكيفية تجميع الادلة الضرورية لمدقق الحسابات للتوصل الي استنتاجات متعلقة بالمعلومات الخاصة بموضوع مهمة المراجعةككل . اذ يتطلب الامر:-تفهم موضوع المهمة والظروف المحيطة بها – بما يشمل فهم للرقابة الداخلية.-تقييم المخاطر التي يسفر عنها تحريف هاما ومؤثرا المعلومات ذات الصلة بالمهمة.-تحديد ردود الافعال تجاه المخاطر المقيمة،وتحديد طبيعة وتوقيت ومدي الاجراءات الاضافية. يعد اسلوب " **إدارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر-** "Risk- Based Auditing" - أحد آليات التنفيذ التنظيمي والمحاسبي لقياس اثر تطبيق معايير المراجعة المصرية عند مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم .

**اولا : الفلسفة النظرية لاسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر بالمنشأة الصغيرة:** تشكل الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات الخارجي محورا رئيسيا في تحديد مدي مصداقية وشفافية التقارير المالية والمعلومات المحاسبية المنشورة بالنسبة للاطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية سواء مالك المنشأة او المستخدمين

الخارجيين. ويمكن تعريف " ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر" بانها :" فن التمهيد والاعداد لادارة عملية التدقيق المبني علي المخاطر ، من خلال التوجيه / التنظيم / التخطيط والرقابة ، متمثلة في الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات بخلاف عملية التأكد لتنظيم و مراقبة أداء المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم و ادارة مخاطر النشاط المحتملة و الحصول علي افضل نتائج باقل جهد وتكلفة وإعداد التقارير المناسبة لاتخاذ القرارات اللازمة ". من الانشطة الاساسية لاسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر في المنشأت الصغيرة :١)**التعرف علي الاهداف والاولويات للمنشأة الصغيرة**.٢)**انشطة وظيفية**:التعرف علي السياسات ( الانتاجية ، البيعية ، الجودة ، التكنولوجية )لخلق بيئة تعتمد علي الاتصال والتوافق بين الادارة والنظم والبرمجيات.٣)**انشطة رقابية**:تتبع الاداء والانجاز حسب جدول زمني محدد للتحكم في التكاليف-بتحديد الاولويات واليات التنفيذ.٤)**انشطة المعرفة**:كيفية ادارة العلاقات الخارجية مع العملاء والموردين ٥)**أنشطة التقارير**: ترتبط بعرض وتقديم معلومات عن الأنشطة السابقة .

يتضح من العرض السابق ان ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر هي اطار يتضمن الانشطة - البرامج والعمليات متمثلة في الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات بخلاف عملية التأكد لتنظيم و مراقبة أداء المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم لادارة المخاطر النشاط المحتملة والتي اصبحت جزء أساسيا في الإدارة الإستراتيجية لأي وحدة اقتصادية . لاعتبارها مكون اساسي من مكونات نظام الرقابة الداخلية لاي منشأة وفقا لاصدارات لجنة COSO - حيث قدمت اللجنه تقريرا بعنوان " تعزيزادارة مخاطرالمنشأة لتحقيق ميزة تنافسية " ، اشارت الي تحسين وكفاءة فعالية عمليات ادارة المخاطر المختلفة دون النظر لحجم المنشأة . ( Tavasti , A., et al.,2013 ) فلم تستثني اصدارات لجنة COSO المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم من ضرورة وجود نظام رقابة داخلية وبالتبعية ادارة مخاطر النشاط .التي عرفها (IIA,2009) وفقا لمعيار رقم ٢٦٠٠بأنها:" عملية تحديد ، وتقييم وادارة ورقابة الاحداث او المواقف المحتملة لتقديم تأكيد معقول بشأن تحقيق اهداف المنشأة .

الهدف الرئيسي لاسلوب " **ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر** " هو- ادارة مدقق الحسابات الاداء المحاسبي والاداري للمدير/ مالك المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم- بالتوجيه لانشاء نظام رقابة يومي داخليا لادارة المخاطر التي قد تهدد تحقيق

اهداف المنشأة ، لضمان تنظيم وتنفيذ المهام اليومية بالإستخدام الامثل للامكانيات المتاحة من الموارد (المادية والبشرية) .ومن ثم ضمان اختيار الاجراءات اللازمة لاتمام عملية التدقيق في الوقت المناسب و باقل التكاليف الممكنة لاضافة قيمة للمنشأة الصغيرة وابداء الرأي الفني المحايد في ضوء معايير المراجعة المصرية. خاصة ان تلك المنشأت الصغيرة لا تضع أهداف او استراتيجيات لادارة مخاطر النشاط ذات الصلة من خلال خطط او عمليات رسمية منظمة وموثقه ولكي تتم هذه المهمة علي اكمل وجه يجب تصميم واداء اجراءات التدقيق التي تعتمد علي ارتفاع احتمالية وجود مخاطر (Steven J. Kachelmeier, Tracie Majors, Michael G. Williamson, 2014)

**ويتفرع من الهدف الرئيسي لا سلوب " ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر " عدد من الاهداف الفرعية – هي: ١)تفهم بيئة المنشأة لتحسين قرارات التفاعل مع المخاطر**.(مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام،٢٠١١) :هدف مؤكد نتيجة قيام مدقق الحسابات بتقديم خدمات محاسبية بخلاف عملية التأكد ، يدفعه الي تفهم بيئة المنشأة والتعرف علي الامكانيات المتاحة لكل من المدير/المالك والعاملين بالمنشأة والتقييم المبدئي للظروف التي تعمل بها المنشأة ، يمكنه من قياس مقدرتها علي الاستمرار.٢-**تعزيز المراجعة الداخلية لاضافة قيمة لعملية بإدارة المخاطر**(Matthew S. Ege, 2015): نتيجة توسع مدقق الحسابات في النشاط الاستشاري لكافة المستويات المالية و الادارية بالمنشأة الصغيرة، لمتابعة ومراقبة برامج التحسين المستمر لكفاءة انشطة المنشأة وزيادة قدرتها التنافسية ، يؤثر علي طبيعة وتوقيت ومدي اجراءات مدقق الحسابات. ومنها علي سبيل المثال :أ) **تقييم انظمة الرقابة المحاسبية و الإدارية و تحديد المؤشرات المتعلقة بعدم الالتزام بالاحكام القانونية و التشريعية** :حيث التعرف على مفهوم الأهمية النسبية و علاقتها بالمخاطر كذلك أنواع الأخطاء ومسؤولية مدقق الحسابات في اكتشافها وتحليلها و دراسة تأثيراتها على أداء المنشأة من ناحية وعلى التقارير المقدمة للجهات الخارجية من ناحية أخرى ، و التعرف على أساليب ضبط المخاطر وطرق إدارتها ومواجهتها من حيث المنع و السيطرة.ب) **فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية**: دراسة نظام الرقابة الداخلية وعناصره سواء الرقابة المحاسبية و الرقابة الإدارية و إجراءات الضبط الداخلي لتقييم المخاطر وتحديد كيفية التعامل معها لدعم نتائج التدقيق المتعلقة

باكتشاف المخاطر.

**المزايا التي يتسم بها اسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخطر:-**

**١)المرونة :١/١- تطويع الامكانيات المتاحة :**الاخذ في الاعتبار محدودية الامكانيات والموارد المتاحة لدي المنشأت الصغيرة وتعويض هذا النقص بتطويع الامكانيات المتاحة –لتحقيق الاهداف المحددة.**٢/١- اضافة قيمة للمنشأة "مراعاة مبدأ العائد/التكلفة":** تقاس القيمة المضافة للخدمات المؤداة من خلال تقييم الفرق بين ما تحقق من عائد وما تحملته المنشأة الصغيرة من تكلفة لتحقيق هذا العائد.**٣/١- توفير الحلول البديلة (التشاوروتقديم النصح):** تقديم الحلول والسياسات البديلة وفقا للامكانيات المتاحة لمواجهة اي ظروف قد تؤثر علي المنشأة وسير العمل - علي سبيل المثال(دمج المهام مع احكام الرقابة – تأجير بعض الاصول بدلا من شرائها– ادارة الوقت- حماية اصول المنشأة من سوء الاستخدام ).**٢)سهولة اجراءات التدقيق المتبعة:**تلعب الخبره والمهارات المهنيه لمدقق الحسابات دور بالغ الاهمية في اختيار اجراءات التدقيق الغير معقدة و المناسبة لطبيعة المنشأة الصغيرة والظروف التي تعمل من خلالها ، غالبا تعتمد علي الملاحظة والتفتيش والمصادقات واجراء المقارنات والتحليل لقياس الاداء المالي والتشغيلي والاداري.استخدام نسب التحليل المالي يساعد علي تحديد المخاطر.

**المتطلبات الواجب توافرها عند تدقيق المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم علي اساس المخاطر**:١)**التوثيق**(داود يوسف صبح،٢٠٠٨)": اوراق الملف الانشائي للعميل - يشكل الاساس لتقرير مدقق الحسابات ، كما يمكن استخدامها في رقابة الجودة والامتثال لمعايير المراجعة والقوانين السائدة.**٢)تحديد مصادر المخاطر**:من خلال الاهمية النسبية (للمعاملات ارصدة الحسابات-المجالات التي يوجد فيها مخاطرة اعلي – موقف المنشأة تجاة الرقابة الداخلية – المناقشات )**٣)خطة تدقيق شاملة**:هي عبارة عن مجموعة القرارات الاساسية المسبقة التي تعتبر ضرورية للتخطيط السليم لعملية التدقيق – وتشمل خطة التدقيق الشاملة العناصر التالية:**١/٣ تحديد اهداف إعداد التقارير** :تحديد الجهة المستخدمة للتقرير- والجدول الزمني لاعداد التقارير – طبيعة وتوقيت ومدي اجراءات التدقيق"جرد المخزون،المصادقات الخارجية ".**٣/٣ ملاحظة التغيرات والتطورات الهامة** :التطورات الهامة التي قد تؤثر علي المنشأة كـ " التغيرات

في شكل الادارة الرئيسية والامتلاك والدمج ، التغيرات في تكنولوجيا المعلومات ، التطورات الهامة في الصناعة ، التغيرات في معايير المحاسبة". ٤)**المتابعة**:مقارنة المخطط مع الاداء الفعلي لتحديد وتوضيح الاختلافات الهامة.

**مخاطرعملية التدقيق في المنشأت الصغيرة ومتوسطة**(معيار المراجعة المصري رقم٢٠٠): **مخاطر متأصلة**:تعتبر المصدر الاساسي لخطر التدقيق توجد ثلاثة مظاهر اساسية للخطر الملازم ( مخاطر التشغيل ، مخاطر مالية ، مخاطر السوق ، مخاطر سياسية ) تعرف بالمخاطر العامة -ويزداد هذا النوع من المخاطر بشكل طردي مع هذه المظاهر الثلاثه (أحمد زكريا زكي،٢٠١٢)علي سبيل المثال- التطورات التكنولوجية قد تؤدي الي تقادم منتج معين مما يجعل المخزون عرضه لظهور قيمته بأعلي من قيمته الحقيقية.**مخاطر الرقابة :**ان تقع تحريفات في ارصدة الحسابات او في فئة من المعاملات قد تكون هامة ومؤثرة سواء بمفردها او عند تجميعها مع تحريفات في ارصدة او فئات اخري - ولا يتم منعها او اكتشافها وتصحيحها علي اساس منتظم عن طريق نظام الرقابة الداخلية. **مخاطر الاكتشاف**:نتيجة عجز او عدم كفاية اجراءات التحقق من قبل المدقق للتقليل من مخاطر التدقيق الي مستوي مقبول . يرتبط خطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدي اجراءات التدقيق لتخفيض خطر المراجعة لمستوي منخفض الذي ينطوي علي علاقة عكسية بالنسبة لتقييم خطر التحريفات الهامة والمؤثرة بالنسبة لمستوي التأكيد( فكلما زاد اعتقاد مدقق الحسابات بوجود تحريفات هامة ومؤثرة قلت نسبة خطر عدم الاكتشاف التي يمكن قبولها- مخاطر عدم الاكتشاف قد تكون نتيجة عن :ا- اختيار اجراء تدقيق غير ملائم. ب- التطبيق الخاطئ لاجراء تدقيق ملائم. ج- التفسير الخاطئ للنتائج من اجراء التدقيق.

**مراحل اسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر داخل المنشأت الصغيرة:** يعد "التدقيق علي اساس المخاطر" احد الاضافات الحديثة التي تساهم في العمل علي تحقيق اهداف المنشأة الصغيرة . من خلال دعم مدقق الحسابات لجميع مراحل ادارة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ، بدأ من التعرف علي الفرص والتهديدات لتحديد عامل المخاطرة سواء(تجارية او احتيال ) بما في ذلك عوامل المخاطرة الناجمة عن غياب الرقابة الداخلية. " Guide to using ISAs in the Auditing of small and Medium – Sized Entities,2011 – - المراحل التي يمر بها اسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر:

**أ)مرحلة تقييم المخاطر :** التعرف علي وتقييم الاحداث التي من شأن ظهورها يسبب مخاطر النشاط ومخاطر التحريف الهام والمؤثر ، كتقييم اولي للكشف عن علاقة التبعية بين اهداف المنشأة الصغيرة و مخاطر النشاط المحتملة التي تهدد تحقيقها ، والتعرف علي(Giancarlo Attolini,2012)- ما اذا كان هناك قدرة علي الامتثال للاعتبارات الاخلاقية والسلوكية .- مدي توافر الموارد ، الكفاءة ، الالتزام بالوقت،- درجة نزاهة الادارة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة،-موقف المنشأة من القوانين واللوائح السائدة . و المنازعات القانونية التي قد تؤثر علي عملية المراجعة - خطورة الصناعة ومتابعة التطورات الحديثة . تصنيف المخاطر المحتملة حسب علاقاتها بألاهداف الخاصة بالمنشأة(Bagshaw, Katherine,2002: **مخاطر استراتيجية :**مرتبطة بالتغيرات في البيئة التنافسية و الصناعية ،طلبات العملاء – او خطر السمعة ، خطر المنافسة ، خطر عدم التوافق في اللوائح و التنظيمات الداخلية ، خطر النظم السياسية.**المخاطر التشغيلية :**تتمثل في المخاطر غير المالية خطر المنتج ( انخفاض جودة المنتج) خطر العمليات ( عدم الاستخدام الكفء و الفعال لموارد المنشأة ) ، المخاطر الفنية و تكنولوجيا المعلومات الحديثة ، المخاطر المادية للاجهزة ، مخاطر الحوداث نتيجة نقص العمالة الماهرة .**المخاطر القانونية و التشريعية:**نتيجة مخالفة او عدم الالتزام بالقوانين و التشريعات المنظمة لسير العمل ، او عدم اتباع تعليمات سوق الاوراق المالية ، او عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية.**المخاطر المالية**:كخطر الائتمان، خطر السيولة، خطر التدفقات النقدية ، عدم القدرة علي سداد الالتزامات.**المخاطر الاقتصادية الدولية :** التضخم، التغير في قيمة العملة ، قلة مصادر التمويل.من أكثر الاساليب المتعارف عليها قد يلجأ مدقق الحسابات لإستخدم اسلوب التقييم الذاتي (Pickett, K.H., 2005)– يعتمدعلي:استفسارات الادارة والاخرين- الملاحظة والتفتيش - الاجراءات التحليلية- المقارنة .**ب)مرحلة الاستجابة للمخاطرالمقيمة:(** دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق علي المنشأت الصغيرة و متوسطة الحجم) اجراءات التدقيق التي تعد كأدوات الرقابة المستخدمة من قبل مدقق الحسابات علي مستوي المنشأة الصغيرة ككل ومستوي الارصدة والمعاملات للوصول الي استجابة كافية ومناسبة للحد من المخاطر المقيمة الي مستوي منخفض مقبول ، لتجميع أدلة التدقيق اللازمة – والتي تمثل مفاتيح مؤشرات الاداء قد تكون:**استجابات عامة**: تعتمدعلي:أ)استخدام الشك المهني ب)تقييم سياسات الاشراف

والمتابعة ومستوي اداء وتخصص العاملين بالمنشأة-ج)الاستعانة بالخبراء في النشاط اذا استلزم الامر لتقييم التقديرات والسياسات المحاسبية .

الا ان وبسبب عدم فاعلية و سلامة نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة الصغيرة قد لا تكون تلك الاختبارات لوحدها كافية لتخفيض المخاطر المحتملة الي مستوي منخفض مقبول ، ممايدفع مدقق الحسابات لاختيار اجراءات تدقيق اضافية – اختبارات انظمة الرقابة أو اجراءات جوهرية - تتناسب مع اي تغيرات او احداث اثناء عملية المراجعة.

**١.اجراءات التدقيق الاضافية تنقسم الي : اختبارات انظمة الرقابة أو اجراءات جوهرية:أ ) اختبارات انظمة الرقابة :**تتضمن (انشطة الرقابة الداخلية للمنشأة الصغيرة - سبق تناول عناصر نظام الرقابة الداخلي بالمنشأة الصغيرة) لضمان الحصول علي ادلة حول الفعالية التشغيلية لانظمة الرقابة الداخلية – لمنع او كشف او تصحيح المخاطر التي تهدد تحقيق اهداف المنشأة – تلعب الاهمية النسبية دور في تحديد اهمية المعلومة اذا ما كان حذفها او تحريفها قد يؤثر علي القرارات الاقتصادية (معيار المراجعة المصري رقم / ٣٢٠) يتم تقييم الاهمية النسبية اما من منظور نوعي ( عدم الافصاح عن بعض البنود او الامور ) او كمي ( نسبة من رقم اساسي في القوائم المالية – الربح او الخسارة قبل الضريبة – الايراد – مجموع الميزانية )مما لاشك فيه ان النتائج المحققة من هذه المرحلة ليس فقط لخدمة مدقق الحسابات ولكنها تعود علي مساعدة المدير/ مالك المنشأة الصغيرة (في صورة خدمات اخري بخلاف عملية التأكد) تساعده علي التخطيط والتنظيم والتوجيه الاداء الفردي( للعامل ).**ب ) الاجراءات الجوهرية:**تصمم هذه الاجراءات لجمع الادلة حول التأثير المالي لاخطاء التحريف الهام والمؤثر لفئات المعاملات وارصدة الحسابات الهامة ، يتم تخطيط هذه الاجراءات لتقليل المخاطر المقيمة في الاخطاء الجوهرية علي مستوي التأكيدات – هناك نوعان من الاجراءات الجوهرية : اختبارات التفاصيل و اجراءات التحليل الجوهري.**١)أختبارات التفاصيل:هناك نوعان من اختبارات التفاصيل**(معيار المراجعة المصري رقم ٣٣٠)**أ/١ - الاختبارات الجوهرية للعمليات:**تستخدم لتحديد ما اذا كانت العمليات المحاسبية تمت بالفعل و سجلت بطريقة صحيحة - يعتبر اسلوب التوكيدات من ابسط الاساليب التي يمكن الاعتماد عليها لسهولة تطبيقها ومصداقية نتائجها لاعتمادها علي الملاحظة والمشاهدة – ومنها: **١/أ/١اسلوب التوكيدات عند البيانات المالية :**ترتبط( بالادراك، القياس، العرض والافصاح ):الوجود(الحدوث)- الاكتمال-

الدقـــــة-القطـــــع-التصنيف.**ب/ ١ إختبارات التفاصيل للأرصدة:** ترتكز علي مصدر مستقل للتحقق من سلامة الارصدة النهائية في الميزانية العمومية وبيان الارباح والخسائر – ومنها الفحص الميداني للمخزون ، المصادقات ومتابعة شكوي العملاء وكشف حسابات الذمم الدائنة.

١) **اجراءات التحليل الجوهري " مؤشرات الاداء الذكية** (مركز الرياض لتنمية الاعمال الصغيرة والمتوسطة،٢٠١٥):تساعد علي تأمين مستوي الثقة والدقة المطلوبين ، و القضاء علي اسلوب العشوائية والارتجالية في الادارة - ومنها : مؤشرات الاداء للافراد ، مؤشرات الاداء الفعلية ، مؤشرات الاداء للكفاءة ، مؤشرات الاداء للمدخلات والمخرجات ، مؤشرات الاداء للنتائج . ومن اهم النتائج المترتبة عن اللالتزام بإستخدام تلك النسب :- ابراز نقاط القوة والضعف بالمنشأة ، تشخيص التحديات،- التنبؤ بالاستمرارية وتعزيز فرص النجاح تنميتها وتطويرها -تمكين الادارة من مواجهة المشكلات الادارية والقدرة علي التنبؤ وتحديد المخاطر وتحليلها ووضع خطط العلاج بأقل تكلفة في اقل وقت ممكن .و لتنفيذ الاجراءات التحليلية يمكن استخدام احد الاساليب الاكثر ملائمة ، لتقدم مستويات التأكيد والدقة المرغوبة – ومنها : (معيار المراجعة المصري رقم ٥٢٠الاجراءات التحليلية).- المقارنات التفصيلية للبيان المالي الحالي مع الفترات السابقة او مع ميزانيات العمل الحالية : قد تشير الزيادة في الحسابات الدائنة دون تطابق الزيادة في المبيعات الي وجود مشكلة في تحصيل الحسابات الدائنة.-البيانات المقارنة لانواع المنتجات المختلفة المباعة او العملاء : تساعد في توضيح التقلبات الشهرية او المرحلية في المبيعات.-تحليل النسب - الرسومات البيانية.غالبا ما تكون استجابات مدقق الحسابات وفقا لاسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر متعددة الاغراض- لتتناسب مع الظروف والاحداث التي تعمل من خلالها المنشأة الصغيرة و المتوسطة الحجم- قد تأخذ شكل احدي استراتيجيات التعامل مع المخاطر التالية– من اهمها (محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح،٢٠٠٨) **انظمة رقابة مانعه:** تتجنب الاخطاء و التجاوزات قبل حدوثها التي تؤدي اليحدوث خطر ما – و مثال علي ذلك عدم شراء ملكية ما او استثمار معين او عدم الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المسؤولية القانونية ،**انظمة رقابة كاشفة:** تحدد الاخطاء او التجاوزات بعد حدوثها ، و من ثم اتباع الاجراءات التصحيحية ، تعتبر هذه الطريقة استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين

ضد الخطر علي مدار الزمن اكبر من اجمالي قيمة الخسائر- **انظمة تجنب المخاطر :** تحجيم المخاطر عن طريق المتابعة وتوجيه الاجراءات نحو الاهداف المرجوة- **انظمة رقابة تأمينية:** بحيث يتم نقل الخطر لطرف اخر وغالبا ماتكون عن طريق شركات التأمين.

**ثالثا : الابلاغ ( مرحلة اعداد التقارير)** (معيار المراجعة المصري رقم ٧٠٠):" علي مدقق الحسابات تقييم النتائج المستخلصة من ادلة التدقيق التي تم الحصول عليها لتكوين رأي علي القوائم المالية " يقدم مدقق الحسابات تقريرا مكتوبا معتمدا لابلاغ المستخدمين الخارجيين بالنتيجة التي توصل اليها بشأن المعلومات الخاصة بموضوع المهمة ، بعد قيامه بتقييم ادلة التدقيق التي تم الحصول عليها موضحا عوامل المخاطر واجراءات التدقيق المتبعة واجراءات التدقيق الاضافية الاخري ( اختبارات انظمة الرقابة ، اجراءات التحليل الجوهري ومؤشرات الاداء الذكية) وتحديد مدي كفاية الاستجابات المتبعة وتأثيرها علي تخفيض المخاطر المحتملة الي مستوي منخفض مقبول ، وبالتالي ابداء الرأي المهني المحايد ووضع التوصيات والمقترحات لتنمية نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف في الفترات المقبلة. ومن ثم يجب إعداد تقرير التدقيق مستوفي الاركان الشكلية المتعارف عليها متضمنا البيانات الاساسية ( بيانات مدقق الحسابات – وبيانات المنشأة الصغيرة – التاريخ ) ، مكتوب بصيغة بسيطة و مناسبة لرصد واقرار واقع تم مشاهدته خلال فترة زمنية محددة(معيار المراجعة رقم ٧٠٠) علاوة علي ان يوضح:-اختصاصات ومسؤوليات المدير/ المالك،اختصاصات و مسؤوليات مدقق الحسابات ومالك المنشآة الصغيرة ،مدي سلامة نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة ومراعاة اعتبارات القوانين السائدة( معيار المراجعة المصري رقم٢٥٠).

**نتائج البحث:**

١)عدم تفعيل معيار المحاسبة المصري وغياب معايير المراجعة المصرية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم. و تضارب بين القوانين والقرارات الوزارية الخاصة بالمنشأة الصغيرة في مصر .

٢)معايير المراجعة المصرية تنظم دور مدقق الحسابات تجاه المهام التي يقدمها للمنشأت الصغيرة - كالخدمات المحاسبية والنصح والاستشارات الضريبية بخلاف عملية التأكد .

٣)يوجد تأثير معنوي للخصائص النوعية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم علي

عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة المصرية . اذ تتطلب اعتبارات خاصة لاتمام عملية المراجعة . ضرورة تنظيم العلاقة بين مدقق الحسابات والمدير/مالك والعاملين بالمنشأة الصغيرة ، من خلال ميثاق شرف و لائحة عمل داخلية لفصل المسؤوليات.

٤)يوجد تأثير معنوي لاسلوب( ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر علي عملية مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم.يتسم اسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر بالمرونة وسهولة التطبيق تعتمد علي خبرة مدقق الحسابات المهنية .يضيف مصادقية للمحتوي المعلوماتي بتقرير مدقق الحسابات و بالتالي خدمة الجهات الخارجية في اتخاذ القرارات المناسبة .

**توصيات البحث**:

١)ضرورة نشر الوعي باهمية الاطار المحاسبي والتنظيمي في ضوء معايير المحاسبة والمراجعة المستقلة الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم . نشر ثقافة الوعي باهمية دور ومهام مدقق الحسابات عند مراجعة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم

٢)ضرورة تبني الدولة مبادرة " تخصيص مكاتب المحاسبة والمراجعة لخدمة المنشأت الصغيرة" ، وتعميم تبني نظم الخبرة واسلوب ادارة مهام التدقيق المبني علي المخاطر

**البحوث المقترحة :**

١)ملائمة بيئة المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مصر لتطبيق معيار المحاسبة المصري

٢)تأثير علاقة عميل المراجعة ( مالك المنشأة الصغيرة ) طويلة الاجل علي جودة المراجعة.

## المراجع:

١) احمد حلمي جمعه " قياس ملائمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشأت الصغيرة : دراسة ميدانية لعينة من المحاسبين القانونيين الاردنيين"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين – كلية التجارة –جامعة القاهرة – العدد الرابع والسبعون السنة الثامنة والاربعون ، ٢٠٠٩،ص١١ : ١٢.

٢)أحمد محمد لقمان" المنشآت الصغيرة و المتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل "،مؤتمر العمل العربى الدورة الثامنة والثلاثون-القاهرة - جمهوريةمصرالعربية١٥ – ٢٢مايو / آيار٢٠١١ .

٣)أحمد زكريا زكي،"أثر استخدام اساس القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي علي تقدير خطر المراجعة-دراسة استطلاعية"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،كلية التجارة جامعة حلوان،العددالاول،الجزء الثاني٢٠١٢ .

٤)خالد عريج عايد أبوريشه "واقع الابلاغ المالي في المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة – IFRS for SME's - دراسة ميدانية في المنشات الصناعية الاردنية" ،مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية ، المجلد الثاني عشر –العدد الثاني يوليو/ديسمبر٢٠١١.- ص.١١٩.

٥)سيد كاسب، د. جمال كمال الدين " المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات ، مشروع الطرق المؤدية الى التعليم العالي"

٦)داود يوسف صبح " الاعتبارات والاجراءات الخاصة لتدقيق المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقا لمعايير الدولية الحديثة "- المؤتمر المهني الدولي الثامن – جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين بالتعاون مع الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب " المنشأت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي " عمان – ١٠، ١٩ ، ١٨/ ٢٠٠٨ .

٧)عادل محمدالقطاونة ، هيثم ممدوح العبادي" أهمية الحسابات القانونية علي المنشأت الصغيرة والمتوسطة "،مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة بني سويف، العددالاول ،٢٠١٠.

٨)علي مهران هشام،٢٠١٢"المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المتواصلة (النموذج اليابانى)،كلية التجارة –جامعة عين شمس،ص٩٣.

٩)مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام"دورالعناقيد الصناعية فى إدارة مخاطرالمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة " ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة-٢٠١١.

١٠)محمد يحي" ارشادات عن التعامل مع الاعتبارات الخاصة المتعلقة بمراجعة المنشأت الصغيرة "، مجلة المحاسب- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، العدد الثاني والاربعون – يناير/مارس٢٠١٣.ص.٧٣٦.

١١)محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ،"اطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل ادارة المخاطر المصرفية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ٢٠٠٨.

١٢)يسري أمين سامي،عبدالوهاب عبده غانم،"دراسات فى نظم دعم القرار"، مكتبة الجلاء

الجامعية ،٢٠٠٤،ص٢١.

١٣)ناصرمحمود ادريس،٢٠١٣" التكامل بين بطاقة قياس الاداء المتوازن ونظام الانتاج في الوقت المحدد ودوره في خفض تكاليف الانتاج في الشركات الصناعية"،الدراسات التجارية،جامعةالسودان العلوم التكنولوجية

١٤)هاني التابعي جزر & حنان احمد رويحة،٢٠١٤" أثر المعيار الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المصرية ( دراسة نظرية تحليلية )".المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة – كلية التجارة –جامعة القاهرة "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

١٥)التزام المنشأت الصغيرة بمؤشرات الاداء الذكية يعزز بيئة العمل ويرفع كفاءة الادارة ( الاهتمام بالتخطيط وادارة المنشأت)،محاضرة بالغرفة التجارية بالتعاون مع الجمعية السعودية للادارة بعنوان (مؤشرات الاداء الذكية)الرياض– مركزالرياض لتنمية الاعمال الصغيرة والمتوسطة– صحيفة مال الاقتصادية الالكترونية -٢٠١٥/٣/١٥.

2013"cost of Debt Capital and 16) David Huguet & Juan L.Gandía , Audit in Spanish SMEs", University of Valencia - Department of .Accounting

17) IFRS for SMEs, 2009 – International Accounting Standards Board .(IASB)

18) Tavasti , A., et al.,2013," Internal Control and Risk Management Structures and Processes", Corporate Governance Final Report, Aalto University School of Economics.

The Institute of Internal Auditors (IIA) ,(2009)" International 19) Standards for the Professional Practice of Internal . Auditing,p.19.www.theiia.org

20) Steven J. Kachelmeier , Tracie Majors, Michael G. Williamson, " Does Intent Modify Risk-Based Auditing? ",The Accounting Review, Volume 89, Issue 6 , (November 2014)

21) Matthew S. Ege, 2 (March 2015)" Does Internal Audit Function Quality Deter Management Misconduct? " Accounting review, Volume 90, Issue

22)"Guide to using ISAs in the Auditing of small – and Medium – Sized Entities", Third Edition , (vol 1) – core concepts ,2011.

23)Bagshaw, Katherine ,(2002)," The Role of Internal Audit in Risk Management ",The Internal Auditor, (Apr), Vol.59.Iss.2

**24)Pickett, K.H.,(2005),"The Essential Handbook of Internal Auditing", John Wiley & Sons , Ltd ,USA,p.p.386-398.**

**25)Verschoor, Curtis. "Enterprise Risk Management and Coso: A Guide for Directors, Executives and P Practitioners , internal Auditing, vol.26,Iss.1,2011**